

عيونها على الإمارات.. أيرلندا تطرق أبواب صناديق الثروة السيادية الخليجية



تأمل أيرلندا جذب صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط للاستثمار في مشروعات البنية التحتية، في إطار مساعي الحكومة لمواكبة النمو السكاني السريع.

ويجتمع وزير المشروعات والتجارة والتوظيف، سايمون كوفيني، مع مستثمرين محتملين من دول الخليج هذا الأسبوع خلال زيارات إلى الإمارات والسعودية والكويت.

وقال لـ«رويترز» في مقابلة خلال اجتماع وزراء التجارة من دول منظمة التجارة العالمية في أبوظبي «نبحث دائماً عن شركاء ليكونوا جزءاً من الاستثمارات الاستراتيجية في أيرلندا».

وتعكس تعليقات الوزير جاذبية دول الخليج التي صارت صناديقها الخاضعة لإدارة الحكومات تستثمر في كل القطاعات من البنية التحتية إلى التكنولوجيا.

وقال كوفيني «هناك فرص استثمارية مثيرة في أيرلندا أعتقد أنها يمكن أن توفر عائداً ثابتاً على المدى المتوسط»،

.واصفاً اقتصاد بلاده بأنه قوي بشكل غير مسبوق

كما قال أمس الاثنين «تتمتع أيرلندا بنمو اقتصادي قوي للغاية في الوقت الحالي. نحقق فوائض تجارية باستمرار عاماً
«بعد عام، وهو أمر غير معتاد تاريخياً بالنسبة لأيرلندا

وأوضح كوفيني، الذي كان وزير خارجية في السابق، أن أيرلندا لديها أيضاً خيارات تمويل متاحة في الداخل. ووضعت
الحكومة العام الماضي خططاً لإنشاء صندوق ثروة سيادي بقيمة 100 مليار يورو، وصندوق أصغر للبنية التحتية
(والمناخ بقيمة 14 مليار يورو (15.20 مليار دولار

وتعد الإمارات، وهي دولة صغيرة لكنها مركز رئيسي لإعادة التصدير، واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لأيرلندا في
الشرق الأوسط. وقال كوفيني إن التجارة مع الإمارات والسعودية زادت بشكل كبير، ما قد يجذب استثمارات الصناديق
الخليجية إلى أيرلندا خلال السنوات المقبلة

وتسعى أيرلندا للحصول على تمويل لمشروعات في طاقة الرياح البحرية وشبكات الكهرباء والنقل العام والبنية التحتية
للطرق والإسكان بعد عقود من نقص الاستثمار الذي تفاقم بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والنمو السكاني

وقال كوفيني «أيرلندا لديها الشعب الأكثر شباباً والأسرع نمواً سكانياً في أوروبا في الوقت الراهن، لذلك هناك تحديات
(تتعلق بقدرتنا على مواكبة هذا النمو». (رويترز

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.